مراحل الابادة الجماعية ضد الكورد في العراق (١٩٧٥ – ١٩٨٨)
دراسة تاريخية

ا.م.د. نزار علوان عبدالله
قسم التاريخ / كلية التربية
الجامعة المستنصرية

(مُلَخَّصُ البَحث)

بعد انهيار الثورة الكوردية عام ١٩٧٥ اثر اتفاقية الجزائر التي عقدت بين العراق وايران اطلق نظام البعث الحاكم في بغداد العنان لنفسه لمواجهة الحركة القومية الكوردية بسلسلة من عمليات الابادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الكورد في العراق، إذ شنت السلطة الحاكمة حملة اعتقالات واسعة ضد عناصر المعارضة الكوردية، وتعرضت القرى الحدودية للتدمير من أجل خلق حزام امني بعمق عشرين كيلو متر على طول الحدود مع تركيا وايران وزرعت في ممراتها الألغام، وأعلنت انها منطقة عسكرية محرمة يمنع دخولها إلا من الجيش، وقد تطلب ذلك إزالة خمسمئة قرية من ساكنيها مما اضطر الالاف من الاكراد اللجوء الى ايران خشية الاعتقال أو القتل، وقد رافق تلك التطورات عمليات تهجير شنها النظام الحاكم في ٣١ اذار ١٩٧٥ضد أبناء عشيرة البارزانيين في منطقة برزان، إذ تم تهجيرهم الى مناطق صحراوية في محافظة القادسية وسط البلاد ولم يسمح لهم بالعودة الى كردستان إلا في عام ١٩٨٠على ان لا يعودوا الى مناطق سكناهم الأصلية، تلا ذلك (حملة الانفال) التي تسببت بتسوية أكثر من ٤٠٠٠ قرية من على الارض، وتهجر أكثر من نصف مليون كوردي الى الصحراء في جنوب العراق ، والاف آخرين هجروا الى ايران، وقد تزامن مع حملة الأنفال مأساة حلبجة التي قصفت بالسلاح الكيماوي يوم ١٦ اذار من عام ١٩٨٨ مما تسبب بمقتل خمسة الاف كردي في مشهد مرعب لم يألفه التاريخ.

الشعب الكوردي وتداعيات انهيار الثورة الكردية

أدى انهيار الثورة الكردية بعد اتفاقية الجزائر المنعقدة في آذار من عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران الى مأساة بشرية بالنسبة الى الآلاف من الاكراد؛ بسبب نزوحهم من مناطق سكناهم أو إجبارهم على النزوح إلى مناطق أخرى من العراق، فلجأ قسم من الاكراد إلى إيران، وقسم آخر سلموا أمرهم الى الحكومة العراقية لتقوم بترحيلهم إلى جنوب العراق[١]، وفي إيران قامت السلطات الايرانية بتشتيت المهاجرين الى أنحاء متفرقة من البلاد مفرقة بين الزوج وزوجته ولاسيما عوائل المقاتلين منهم خوفاً من التقارب بين اكراد العراق وأكراد إيران[٢]

وتم إسكانهم في معسكرات خاصة باللاجئين .[٣] وتتباين التقديرات لأعداد المهاجرين والمعاد توطينهم ولاسيما أن العملية استمرت لسنوات عدة بعد اتفاقية الجزائر ولكن عموماً يمكن القول بإن عدد من شملهم التهجير يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ مواطن.[٤]

طبق النظام بعد ذلك سياسة الترهيب فقد تحرك بسرعة بعد قضائه على الثورة الكوردية الى إحكام قبضته على مناطق كردستان عن طريق خلق حزام أمني على طول الحدود الايرانية التركية مع العراق والذي اتسع بشكل متصاعد من ٥ كم إلى ٣٠ كم، وتطلب ذلك الحزام في بعض المناطق إزالة ٥٠٠ قرية على الأقل في المرحلة الأولى حتى وصل العدد في السنوات اللاحقة الى ١٤٠٠ قرية، وبحلول عام ١٩٧٧ أقدم النظام على ترحيل ٦٠٠٠٠٠ وربما أكثر من الرجال والنساء والأطفال إلى مجتمعات عرفت باسم مجتمعات إعادة التوطين، وهذه المجتمعات تقع قرب المدن الرئيسة وفيها شوارع طويلة وعريضة؛ لتسهل سيطرة السلطة عليها ، وأي شخص يضبط راجعاً الى موطنه الأصلي قبل الترحيل كان يعدم على الفور من دون مراعاة العمر والجنس ،إذ سعى النظام إلى تفتيت المجتمعات الكردية وتشتيتها وتجريدها من استقلالها.[٥]

وقد علقت الحكومة على إجراءاتها التعسفية بحق المدنيين العزل من الاكراد بأنها ترمي إلى إعادة إسكانهم في مساكن جديدة عصرية يتوافر لهم فيها الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والخدمات الصحية ،والمدارس، ولكن هناك مثل كردي يقول:" إذا ما أزيلت الجبال فلن تقوم للكورد قائمة" فالكردي مرتبط ببيئته فالجبل بالنسبة له هو بمثابة الأب والأم فهو بيته، وحقله، وصديقه الوحيد[٦] وبتعبير أدق ابعاد الكوردي عن بيئته يعني الموت بالنسبة له. وفي الجانب الآخر توصل النظام عام ١٩٧٨ الى اتفاق مع تركيا يتيح لقواتها الجوية والبرية شن عمليات عسكرية عبر الحدود العراقية التركية ظاهرياً من أجل ملاحقة ثوارها الأكراد وباطنياً ضرب أكراد العراق، بموجب هذا الاتفاق أسرت القوات المشار اليها قرابة الـ ١٥٠٠ كوردي معظمهم من المدنيين المحليين وليسوا متمردين ضد أنقرة .[٧]

وفي نيسان من عام ١٩٧٨ دعا النظام قائد الجيش التركي الجنرال كنعان ايفرين الى بغداد للتنسيق بين البلدين تجاه القضية الكوردية، وقد أعلن الجنرال المذكور في تموز بأن أي شخص يحاول دخول العراق بصورة غير شرعية عبر الحدود التركية سيعدم. [٨] وهكذا يمكن عدّ الإجراءات الحكومية بحق الشعب الكوردي مرحلة مريرة من مراحل تاريخه الحديث ؛ كونها أكبر كارثة انسانية تعرض لها.

- **التهجير القسري للكورد الفيليين:**

بموازاة تدمير القرى الكوردية الذي تزامن مع الضربات الموجعة التي وجهت الى الحركة القومية الكوردية بعد عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، فأن الكورد الفيليين تعرضوا لسلسلة من موجات التهجير القسري[٩]، وكان أبشع تلك الموجات وأقساها هي الموجة التي اقترنت بصدور القرار رقم ٦٦٦ في ١٩٨٠/٥/٧ والذي نص على ما يأتي :

١- تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة.

٢- على وزير الداخلية أن يأمر بأبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة **1** ما لم يقتنع بناءً على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير موثقة رسميا.[١٠]

وعلى وفق هذا القرار أصبح جميع الكورد الفيلية موضع شك في وطنيتهم عند نظام البعث، وفي ضوء ذلك تعرض مئات الألوف منهم إلى التهجير خارج الحدود بحجة تبعيتهم الايرانية وعدم جواز بقائهم في العراق، كما فقدوا وطنهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وجردهم النظام من حقوقهم المشروعة، وفقدوا أيضاً أعداداً كبيرة من أقاربهم من الذين حصدهم الموت على يد أزلام النظام الذي لم يميز بين النساء والرجال والشيوخ والأطفال والمرضى في عملياته العسكرية و الانتقامية تلك، وقد عدهم مشاريع خيانة ينبغي التخلص منهم، ومازال عدد المفقودين من الكورد الفيلين كبيراً جداً ، وعلينا الإشارة إلى أن فئة الشباب كانت أكثر عرضة للاعتقال والقتل.[١١]

- **قمع البرزانيين واضطهادهم:**

كان صدام حسين يرى بأن عشيرة البرزانيين أشد العشائر الكوردية وطأة من غيرها على السلطة في بغداد، وإنها تهدد أمن الدولة وسلامتها وذلك ؛بسبب عدم موالاتها لحزب البعث وقيادته للحركة القومية الكردية، وهذا ما جاء في إحدى الوثائق الأمنية؛ لذا فأن النظام الحاكم أراد الانتقام من تلك العشيرة متهماً إياها بالخيانة[١٢]وأقدم في تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ على تنفيذ أكبر حملة ترحيل وتدمير للقرى الكردية في منطقة بارزان، إذ تم ترحيل سكانها الى الصحاري والمجمعات السكنية في جنوب العراق ليعيشوا بعيدين عن مناطقهم، وبعد خمس سنوات من الحياة الصعبة المليئة بالمأساة والمعاناة وبالتحديد عام ١٩٨٠ أعيد البرزانيون من جنوب العراق إلى كوردستان ولكن هذه المرة تم اسكانهم وبشكل قسري داخل مجمعات قوش تبة، والقادسية، والقدس، وحرير.[١٣]

وفي نهاية شهر تموز من عام ١٩٨٣ و بأوامر صادرة من مدير الأمن العام فاضل البراك خرجت قوة كبيرة من الضباط والمنتسبين من مديريات أمن اربيل ومقر الحكم الذاتي وأفواج الطوارئ بأمرة اللواء عبد المحسن مدير أمن الحكم الذاتي ،واللواء خيري صالح داود مدير أمن اربيل ،وكانت وجهة تلك القوة هي تطويق مجمعات البرزانيين المشار إليها يرافقها الحرس الجمهوري، وفي الصباح الباكر من يوم (١/٨/ ١٩٨٣)، بوشر باعتقال البرزانيين وجمعهم على مرحلتين، الأولى من مجمعات القدس، والقادسية، وقوش تبة القريبة من مركز محافظة اربيل، والمرحلة الثانية من مجمعات حرير ضمن قاطع شقلاوة ومجمع ديانا ضمن قاطع رواندوز، ومجمع سور ضمن قاطع قضاء الزيبار، واستمر اعتقالهم من الأماكن التي اختبأوا فيها، وبعد ذلك تم نقلهم في سيارات كبيرة أعدت لهذا الشأن بأمرة ضباط من القصر الجمهوري واقتادوهم الى بغداد بعد الانتهاء من تجميعهم.[١٤]

بموجب تلك العملية تم نقل حوالي ٨٠٠٠ بارزاني من التجمعات المذكورة الى بغداد، وتم فصل الرجال عن النساء والأطفال عن الشيوخ، وتشير وثيقة سرية من وثائق مديرية الأمن العامة إلى أن قوة تشكلت بإيعاز من مدير أمن بغداد قامت باستلام ٢٢٢٥ من البرزانيين وقامت باحتجازهم في سجن أبي غريب ثم أقدمت على نقلهم الى منطقة بصيه في محافظة المثنى ليتم اعدامهم هناك[١٥]، لكن مصادر أخرى ترى بأن جميع الـ ٨٠٠٠ برزاني تم التخلص منهم واخفيت آثارهم بطرائق وأساليب غامضة.[١٦]

وأشارت وثيقة أخرى صادرة من مديرية الأمن العامة بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٥ موجهة إلى ديوان رئاسة الجمهورية بأن هؤلاء البرزانيين قد تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم عام ١٩٨٣ لخيانتهم الوطن وتنسب تبليغ ذويهم بأنهم فقدوا في أثناء الحرب العراقية الايرانية.[١٧]

وبعد أن نفذ حكم الإعدام بحقهم ارتأت مديرية الأمن العامة تنظيم قضايا كيدية ضدهم لرفعها الى محكمة الثورة؛ لكي تصدر حكم الاعدام بحق من أعدم قبل إجراء التحقيق معه وقبل إصدار الحكم عليه وفعلاً تم تنظيم ١٦ قضية نسبت إلى ٦٦٧ شخصا برزانيا وقد أعدموا من دون أن يعرفوا تهمهم أو يدافعوا عن أنفسهم، وبحلول ١٩٨٣/٨/٣٠ بلغ عدد الدعاوى ١٤٤٦ وتضمن قرار المحكمة أيضاً مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمن أعدم.[١٨] ووجهت رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤ أمراً الى علي حسن المجيد مسؤول المنطقة الشمالية يحمل عنوان العوائل البرزانية يوصي فيه المسؤولين والأجهزة الأمنية الذين بالإمكان الاتصال بهم من عوائل المعدومين عن طريق طرف ثالث بأن يكون الرد محددا وموحدا بأن " لا أحد يعرف عنهم شيئاً سوى قيادة الدولة وإن المسألة الأساسية أكبر من قضية هذه العوائل.[١٩]

إن ما حل بالبرزانيين عام ١٩٨٣ كان مثالاً لما يحدث من مجازر عندما يغيب القانون وتتراجع العدالة ،فقد خضع المتصدي للسلاح والقابع في داره للقسوة نفسها وكان الموت نصيب الجميع، وحتى اليوم لم يتم العثور على رفات جميع الشهداء المدفونين في مقابر جماعية مجهولة، وكانت هذه المجازر نذير بقدوم مجزرة أكبر واقعة لامحالة وهي مجزرة الانفال التي اتخذت الحكومة من مجزرة البرزانيين إنموذجاً لها في البطش ،والتنكيل، والقتل، والاخفاء.[٢٠]

- **الأسلحة الكيمياوية وسياسة الأرض المحروقة:**

يتضح من دراستنا لاستعمال الاسلحة الكيمياوية ضد الكورد أن نظام الحكم بدأ في استعمالها عام ١٩٨٧ أي قبل عام من عملية الانفال واستمر يستعملها حتى انتهت عمليات الأنفال ، ففي ٢٩ آذار ١٩٨٧ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ١٦٠ القاضي بتنصيب علي حسن المجيد حاكماً مطلقاً على المنطقة الشمالية في كردستان ،وقد خوله صدام حسين صلاحيات رئيس الجمهورية ،ووضعت الأجهزة الأمنية والاستخبارية في كركوك والموصل والسليمانية تحت أمرته ،وجرى تحديد منطقة تبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع كل من تركيا وإيران بوصفها منطقة حزام أمني يمنع التواجد فيها وإذا ما عثر على أي شخص كوردي في تلك المنطقة يعدم في الحال .[٢١]

جعل علي حسن المجيد مرهوب الجانب بأوامر من صدام حسين، فمن أجل إلحاق الهزيمة بالبيشمركة اتبع سياسة الأرض المحروقة بالترافق مع عمليات الترحيل والإعدام الجماعي للأكراد.[٢٢]

وبحسب تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان فإن أول ضربة كيمياوية وجهت الى المناطق الكوردية بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٨٧ وقد وجهت لقرى باليسان وبلكجار، وحين لجأ سكان القريتين المشار اليهما من المصابين بالغازات السامة الى مستشفى رانيا قامت الأجهزة الأمنية بنقلهم إلى مستشفى الطوارئ في أربيل، وبعد مدة قصيرة من نقلهم إلى المستشفى المذكور ألقي القبض عليهم وأودعوا في السجن ثم أعدموا ولم يعرف مصيرهم حتى الآن.[٢٣]

وطبقاً لما ورد في كتاب ديوان وزارة الدفاع المرقم ١٣٧٤ في ١٩٨٧/٥/١ أمر صدام حسين بصفته القائد العام للقوات المسلحة علي حسن المجيد باستعمال الأسلحة التقليدية والخاصة وكل الأسلحة ضمن المدى المطلوب ضد الكورد، والمقصود بالأسلحة الخاصة هنا الأسلحة الكيماوية.[٢٤]

وفي ١٢ أيار ١٩٨٧ اعتقل السائقون المدنيون على الطريق الرئيس بين السليمانية وسردشت وتم إعدامهم بشكل اعتباطي، أما العائلات التي هربت فعدت رسمياً أنها أنظمت إلى البيشمركة ومن ثم يجب القضاء عليها، وهي سياسة دأب عليها النظام لاستئصال المجتمع القروي الكوردي.[٢٥] وهكذا استمر القمع ضد المناطق الكوردية باستعمال الأسلحة الكيماوية ففي ١٩٨٧/٥/٢٥ تم قصف قرية بلكجار بأربع قنابل كيمياوية[٢٦]. وبعد يومين من قصف القرية المذكورة قامت الطائرات العراقية بضرب قرى ملكان، وتاليتان، وكندور، ويلي العليا، ويلي السفلى التابعة لناحية خليفان، وتسبب القصف بالأسلحة الكيمياوية بمقتل أعداد كبيرة من الناس.[٢٧]

وفي شهر حزيران أيضاً وجهت ضربة جوية بالأسلحة الكيمياوية الى منطقة زيوه الكائنة شمال شرق العمادية في محافظة دهوك، وكانت الضربة مؤثرة تسببت بخسائر بشرية فادحة[٢٨]، كما قامت قوات الجيش في الساعة ١٦٠٠ من يوم ٣ أيلول ١٩٨٧ بتوجيه ضربة كيماوية أخرى بالمدفعية شرق الخط العام دوكان بيره مكرون.[٢٩] وأقدم النظام في شهر تشرين الثاني ١٩٨٧ على قصف قرية شيمان قرب كركوك بالقنابل وأجاز علي حسن المجيد تجميع العوائل التي ليس لديها مقاتل أو أكثر في الجيش العراقي أو قوات الجحوش أو ترحيلهم .[٣٠]

وفي ٢٦ آذار من عام ١٩٨٨ قامت القوة الجوية العراقية بقصف حلبجة بالغازات السامة مسببة موت ٥٠٠٠ شخص من المدنيين، وفي إصابة ما بين ٧٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ آخرين ،وهروب أكثر من مائة ألف من الأكراد إلى إيران وتركيا. ومات المئات من المصابين في السنوات التي تلت الهجوم ؛نتيجة المضاعفات الصحية ،والأمراض ،والعيوب الخلقية التي خلفها الهجوم.[٣١]

عُدَّ هذا الهجوم أكبر هجوم كيمياوي وجه ضد سكان مدنيين من عرق واحد وهم الاكراد، فضلاً عن أنه أكبر هجوم بالأسلحة الكيمياوية ضد منطقة مدنية مأهولة بالسكان، وقد صدرت الأوامر بتنفيذه مباشرة من صدام حسين الى علي حسن المجيد[٣٢]، واعترف النظام بمسؤوليته عن الهجوم على مدينة حلبجة بحسب ما ورد في تقرير لمنظمة استخبارات المنطقة الشرقية[٣٣]. وما جاء في مذكرات الفريق الركن رعد مجيد الحمداني قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني.[٣٤] لم يهتم النظام بحجم الدمار والضحايا الذين سقطوا في حلبجة بما اقترفه بحقهم من إبادة جماعية حتى وصفهم صدام حسين في اجتماع له مع القيادة العامة للقوات المسلحة بأن أهل حلبجة خونة قائلاً عنهم:" خيانة أهل حلبجة، يعني كل أهل حلبجة خونة جميعهم، فأن لم يكن جميعهم يعني إلا ما شاء الله، هم خونة تاريخياً...".[٣٥]

يتضح من الوثيقة في أعلاه أن الانتقام من أهالي حلبجة كان الدافع لقصف المدينة بالأسلحة الكيمياوية، فالتخوين الذي تبناه النظام حتى لو بالنوايا مصيره كما قال في أكثر من مناسبة لا شيء غير السيف في محاولة منه لإيجاد تسويغ لأفعاله الاجرائية بحق الاكراد.

- **حملات الانفال:**

سجل تعيين علي حسن المجيد بوصفه مسؤول أعلى للمنطقة الشمالية مرحلة التصعيد التدريجي لحملات الإبادة الجماعية ضد الشعب الكوردي الى درجة تفوق التصور والخيال، فقد أطلقت يده بتنفيذ سياسة تدمير المناطق الكوردية وقتل المواطنين العزل المقيمين فيها وتهجيرهم الى مناطق الحضر في الموصل، ونقرة السلمان في السماوة ودفنهم وهم أحياء مع أفراد أسرهم في مقابر جماعية، الأمر الذي أدى الى مقتل ١٨٢ الف مواطن كوردي، وتدمير ٤٠٠٠ قرية و٤ أقضية و ٣٠ ناحية، كما قام علي حسن المجيد بإصدار أوامر بترحيل أهالي القرى الواقعة على الشريط الحدودي مع إيران وتركيا ،وأمر بإعدام كل من يتجاهل أوامر الحكومة بمغادرة تلك القرى في أثناء العمليات العسكرية.[٣٦]

نفذت عمليات الأنفال قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وأربيل مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري، فضلاً عن قوات من الجيش الشعبي وافواج ما يسمى بالدفاع الوطني أو الجحوش. ومرت عمليات الأنفال بثمان مراحل يمكن أن نفصل بها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: بدأت في ٢٢ شباط ١٩٨٨ واستغرقت شهراً واحداً، وشملت أكثر من ١٥٠ قرية في دوكان، و قلا جوالان، وجوارتا ،وسورداش، وكان يقود العملية سلطان هاشم أحمد بمشاركة ٢٠ لواء من الجيش العراقي ،فضلاً عن قوات أخرى من الحرس الجمهوري وافواج من الجحوش المساندين للسلطة.[٣٧]

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة بعملية الأنفال الثانية ليلة ٢٣/٢٢ آذار ١٩٨٨ بقصف عنيف بالأسلحة التقليدية والكيمياوية على قرية سيوسينان في قره داغ ، بعد ذلك شمل القصف الكيماوي قرى بلكجار، وتكية، وجافران، ودمرت أغلب تلك القرى.[٣٨]

المرحلة الثالثة: تعرف بالأنفال الأسود ؛بسبب بشاعة الانتهاكات التي وقعت على الكورد، وقد بدأت في السابع من نيسان ١٩٨٨ وشملت مناطق جمجمال، وسنكاو، وكفري، وكلار، وقادر كرم، وبيباز، وجرى تدمير ٥٠٠ قرية. وفي ١٤ نيسان قامت القوات العراقية بدفن العشرات من العوائل وأفرادها أحياء؛ ولذلك اتخذ هذا التاريخ فيما بعد ذكرى سنوية لجريمة الأنفال.[٣٩]

المرحلة الرابعة بدأت في ٣ آيار واستمرت حتى ١٥ أيار، وشملت القرى الموجودة في كركوك، بردي، وكوية، فضلاً عن مناطق أخرى، وفي هذه المرحلة تم القصف بالأسلحة الكيماوية لكل من كوتبة، وعسكر، وشيخان .(٤٠)

أما المرحلة الخامسة والسادسة والسابعة فنفذت في أشهر الصيف بدءا من ١٥ أيار واستغرقت أكثر من ثلاثة أشهر، وفي هذه المراحل تم الهجوم على مناطق متعددة أهمها: خليفان، وسوران، وجوما، ورانيه، وقلادزي، وقنديل، وقاد عمليات تلك المراحل كل من عدنان خير الله وعلي حسن المجيد.(٤١)

أما المرحلة الثامنة والأخيرة: فبدأت يوم ٢٦ آب ١٩٨٨ في منطقة بادينان واستمرت حتى التاسع من ايلول، شملت مناطق زاخو، وزاويته، وزيوة، واتروش، و استهدفت تدمير التجمعات السكانية في المناطق المشار إليها من أجل إيجاد حالة من الذعر لدى صفوف المدنيين كما ورد في كتاب رئيس أركان الجيش.(٤٢) وقد نجم عن عمليات الأنفال تلك:

١- قتل عدد من الأفراد و إبادتهم قارب الـ ٢٠٠ الف مواطن كوردي .
٢- تدمير قرى كوردية وصل عددها الى ٦٠٠ قرية.
٣- تدمير وهدم ١٧٥٤ مدرسة ،و ٢٧٠ مستشفى ،و ٢٤٥٠ مسجداً ،و٢٧ كنيسة.
٤- تحول ٢٥٠ الف مواطن كوردي الى لاجئ في إيران أو في تركيا.(٤٣)

وبذلك يمكن القول إن عمليات الانفال هي تعبير عن الجينوسايد الكردستاني الذي لم يكن سوى مصالح بشرية أو هو محنة الناس في عمليات الابادة الجماعية أو هو الضحايا التي تم دفنها بالتراب مكبوتة لم تستطع الصراخ.(٤٤)

يشار الى أن الشعب الكوردي واجه بمفرده الهجوم الذي شنه عليه النظام الاستبدادي وتحمل نزيف الدم والدموع والآلام، ولم يسعفه أحد، ولم ترتفع أصوات الاحتجاج ضد عمليات الأنفال المروعة من المجتمع الدولي الذي تعامل مع القضية الكوردية بصمت مطبق من دون أي مسوغ لهذا الصمت واللامبالاة.(٤٥)

استنتاجات البحث

١- كشفت عمليات الإبادة الجماعية ضد الكرد عن فلسفة النظام السياسي في العراق الذي كان يحكم البلاد على وفق الفلسفة القائمة على القسوة والوحشية ضد كل من يخرج للمطالبة بحقوقه متهما اياه بالخيانة .
٢- تسببت عمليات الإبادة الجماعية المشار إليها في تفاقم القضية الكوردية في العراق وليس في حلها .

٣- تركت عمليات القتل والتهجير ضد الكورد آثارا مادية ونفسية واجتماعية لازالت قائمة حتى اليوم .

٤- عمقت الهوة وعدم الثقة بين مكونات المجتمع العراقي ، ومع مرور الزمن بات من غير الممكن ردم تلك الهوة .

٥- أظهرت تلك الانتهاكات صمت المجتمع الدولي تجاه ما يحدث لحقوق الانسان في العراق تجاه الكورد أو غيرهم من القوميات والطوائف الأخرى .

الهوامش والتعليقات:

[١] درية عوني، عرب وأكراد خصام أم وئام، القاهرة، مؤسسة دار الهلال ،١٩٩٣، ص ٩٤.**95**-

[٢] جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، دهوك، مطبعة خاني، ط٢، ٢٠١٢، ص٣٥٧.

[٣] صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١، بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠١، ص ٢٣٥.

[٤] ماريون فاروق سلو غلت، بيتر سلو غلت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراسي،(د.م) ، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص٢٥١.

[٥] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٤، ص٥١١-٥١٢.

[٦] مايكل أم غينتر، كورد العراق آلام وآمال، ترجمة:عبد السلام محمد رؤوف النقشبندي،اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص٥٨ .

[٧] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

[٨] ماريون فاروق سلو غلت، بيتر سلو غلت، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

[٩] أحمد ناطق الفيلي، الفيليون الاصالة التاريخية والمواطنة المهدورة، اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص٢٢٤ .

[١٠] كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر،ط٢، ٢٠٠٥، ص٣٢٧-٣٢٨.

[١١] المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

[١٢] كتاب مديرية الأمن العامة، دون عدد ،الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩. .

[١٣] مسعود بارزاني، للتاريخ، اربيل، مطبعة روكسانا، ط٣، ٢٠٢١، ص٣٩-٤٠.

[١٤] كتاب مديرية الأمن العامة، ذي العدد ٨٤، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩.

[١٥] المصدر نفسه.

[١٦] جبار قادر، قضايا كردية معاصرة كركوك – الانفال- الكرد وتركيا، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص١٢٨.

[١٧] كتاب مديرية الأمن العامة، دون عدد، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٥ .

[١٨] محكمة الثورة ، قرار حكم، عدد الدعوى ١٤٤٦ /ج/١٩٨٣ في ٣٠.**8/1983/**

[١٩] رئاسة الجمهورية، سري وشخصي، ذي العدد ٢٦٥١ /ك، صادر بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤.

[٢٠] جبار قادر، المصدر السابق، ص١٢٨ .

[٢١] وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ في العراق قراءة جديد في حرب الخليج الاولى والثانية، الكويت، دار القبس للصحافة والنشر، ١٩٩٧، ص ١٩٥.

[٢٢] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٣١.**532**-

[23] ***Genoncide in Iraq ,The Campaign Against Kurds , Human Rights Watch,***
A middle East Watch Report, P.5.

[٢٤] كتاب ديوان وزارة الدفاع المرقم ١٣٧٤، والمؤرخ في١٩٨٧/٥/١.

[٢٥] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

[٢٦] كتاب منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ذي العدد ١٥٩٦٥، المؤرخ في ١٩٨٧/٥/٢٥..

[٢٧] كتاب مديرية أمن أربيل ذي العدد ش س٤٩٤٧/٢ ، المؤرخ في ١٩٨٧/٦/١١.

[٢٨] كتاب دائرة الاستخبارات العسكرية ذي العدد ١٢٧٠٣، المؤرخ في ١٠ حزيران ١٩٨٧.

[٢٩] كتاب مديرية الاستخبارات العسكرية، المرقم ١٩٣٣٠، المؤرخ في ٨..**9/1987/**

[٣٠] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

[٣١] ماريون فاروق سلو غلت، بيتر سلو غلت، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

[٣٢] غسان شربل، العراق من حرب الى حرب صدام مر من هنا، (د.م)، (د.مط)، ٢٠١٠، ص٣٤١-٣٤٢ .

[٣٣] تقرير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، المرقم ش٣/ق بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢.

[٣٤] رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧، ص ١٤٦.

[٣٥] محضر اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٦.

[36] ***Genoncide in Iraq ,The Campaign Against Kurds , Op.Cit, P.93-100.***

[٣٧] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٣٨.

[٣٨] كتاب منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، المرقم ق٣ /٤٠٤، المؤرخ في ٢٦**6/1988/**

[٣٩] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٤٠.

[٤٠] المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

[٤١] المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

[٤٢] كتاب رئيس أركان الجيش، المرقم، راج/١١٢٢/ والمؤرخ في ٢١. **8/1988/**

[٤٣] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص ٥٤٣؛ وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص ١٩٥.

[٤٤] زهير كاظم عبود، محكمة الانفال قراءة قانونية، اربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص ٣٨.

[٤٥] كاظم حبيب، المصدر السابق، ص ٥٣٦.

Stages of Genocide Against the Kurds in Iraq 1975 – 1988 Historical study

Assist. Prof. Nazar Alwan Abdullah, Ph. D
College of Education / Mustansiriyah University

Following the collapse of the Kurdish revolution in 1975 in the wake of Algiers Agreement1975 between Iraq and Iran, the governing Baath regime in Baghdad found itself free against the National Kurdish Movement, carrying out a series of genocide and ethnic cleansing operations against Kurds in Iraq. The government lunched wide arrest campaign against members of Kurdish opposition and destroyed many border villages in order to create a 20-kilometer security belt alongside the borders with Turkey and Iran with mines planted there. That area was declared to be a military zone accessed only by the Iraqi army. That required evacuating 500 villages which caused thousands of Kurds to seek refuge in Iran in fear of apprehension or murder. These developments were accompanied by a displacement process carried out by the Iraqi government on March 31st 1975 against member of Al-Barzani clan in Barzan area, who were displaced to the desert in Al-Qadisiya province and were only allowed to return to Kurdistan in the 1980 in the condition that they do not go back to their original areas. This was followed by the Anfal campaign which destroyed more than four thousand villages and displaced more than half a million Kurds to the Iraqi southern deserts while other thousands fled to Iran. It was in the Anfal campaign that the tragedy of Halabja occurred where chemical weapons were used on March 16th 1988 causing the death of more than five thousand Kurds and horrible unprecedented scene.